# مقومات و فواعل القوة لدى النخبة الرأسمالية متعدية الجنسية

د. محمد عبد المنعم شلبي ●



**مقدمة:**

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة القوى المتنفذة على مستوى كوكبي ، و ما قامت به من دور/ أدوار طوال ما يزيد عن ربع قرن من الزمن و ما تزال ، مدفوعة في ذلك بتوجهاتها الرأسمالية متعدية الجنسية ، معتمدة في ذلك على ما تحوزه من مقومات القوة الأكثر حسماً: رأس المال ، السلطة «القوة المشرعنة» ، و المعرفة / الأيديولوجيا. هذه القوى التى تولدت و تشكلت خصائصها من داخل النظام الرأسمالي العالمى، و من خلال تفاعلات البنية الطبقية في مجتمعات المركز ، و ذلك على مدى عقود عديدة، بدأت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، و استمرت فاعلة حتى شهدت نقلتها النوعية في نهايات ثمانينات و أوائل تسعينات القرن العشرين، بسقوط التجربة السوفياتية و بزوغ عملية العولمة الرأسمالية متعدية الجنسية. هذه القوى الفاعلة الرأسمالية التى لا تقتصر تشكيلتها على المكون الاقتصادي المتمثل بوضوح في نخبة رجال الأعمال ، بل إنها تضم إلى جانبها نخبة السلطة السياسية و العسكرية ، فضلاً عن مكون آخر بالغ الخطورة و الأهمية يتمثل في نخبة المعرفة ، بجميع فروعها، و خاصة الاستراتيجية والمستقبلية.

● أستاذ علم الاجتماع السياسي المساعد – المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية– القاهرة

لقد قدم عالم الاجتماع الأمريكي الشهير رايت ميلز (C.W.Mills) دراسته الرائدة عن نخبة القوة The Power Elite في خمسينات القرن الماضي ، ليرصد و يحلل من خلالها القوى الحاكمة و المتنفذة في المجتمع الأمريكي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، و مع التحول الرأسمالي الكوكبي نجد تلك النخبة و قد تمددت و استنسخت أدوارها و صارت تمثلات هيمنتها على نطاق متعدي للجنسية ، حتى بات من الممكن تبين حالة التبلور لنخبة قوة رأسمالية على نطاق كوكبي . تلك النخبة التي بدأت مركزية في حضورها الأبرز في العواصم الرأسمالية الكلاسيكية ، واشنطن ، لندن ، برلين ، باريس، جينيفا، روما ، وطوكيو. لتضم لاحقاً عواصم أخرى مثل سول ، بكين ، موسكو ، و نيودلهى . إن نادى النخبة غير مغلق أمام الأعضاء الجدد الذين يسعون إلى الالتحاق ، إلا أن معايير و شروط هذا الالتحاق تعد من الصعوبة بمكان ؛ فمنتدى نخبة القوة يتيح لأعضائه المشاركة في حكم العالم ، و إن يكن بدرجات و مستويات متفاوتة بين أعضائه ؛ فمنهم من يمتلك مقومات القوة في أعلى مستوياتها ، بما يؤهله لفرض هيمنته كوكبياً ، اقتصادياً و سياسياً و معرفياً ، ومنهم من لا يطمح إلا في فرض هذه الهيمنة على نطاق اقليمي ، دون تورط في قضايا ومعضلات تتجاوز هذا النطاق ، قد تستنزف طاقاته و قدراته ، و تدخله في مواجهات ومعارك لا يريدها ، و هو على غير اقتناع بمصالحه المحققة من وراء الاشتباك معها بفاعلية، خاصة إذا كان هذا التدخل يحمل في طياته مخالفة واضحة لتوجهات و مصالح قوى أخرى كوكبية ، قد تتسبب المواجهات الصريحة في تضاد معها ، في خسائر استراتيجية غير محسوبة العواقب.

و نظراً لأن نخبة القوة الكوكبية هذه تمر في الراهن بعملية إعادة هيكلة نظراً لالتحاق أعضاء جدد، أتوا من خلفيات متباينة ، و قد تكون مغايرة تماماً لما تأسست عليه النخبة الرأسمالية الكلاسيكية ؛ نخبة ما بعد الحرب الثانية ، إضافة إلى ما مر بالعالم من أزمة تعد هى الأخطر على النظام الرأسمالي العالمى في العام 2008 ، و لا تزال آثارها فاعلة في الراهن ، فإننا قد نعد شهوداً على مرحلة تاريخية للصراع الحاد على مناطق النفوذ على مستوى كوكبي ، تتحدد بناء على نتائجه مراكز القوة الجديدة داخل منتدى نخبة الرأسمالية الكوكبية لعقود قادمة . غير أن ما يمايز هذا الصراع الاستراتيجي عن سابقه الذي وسم فترة ما بعد الحرب الثانية ، أن الصراع الراهن ينطلق و نخبه الحاكمة تتبنى أيديولوجيا تكاد أن تكون واحدة ، هى الأيديولوجيا

الرأسمالية ، فليس الصراع هنا بين ايديولوجيتين متعارضتين ، اشتراكية و رأسمالية ، و من هنا تأتى المفارقة ، ففرض الأيديولوجيا الرأسمالية بنزعتها النيو ليبرالية على العالم أجمع أتى بما لا تشتهى سفن نخبة القوة الرأسمالية الكلاسيكية ، فقد حدثت المفاجأة ؛ تلقت قوى كبرى ، لم تكن ضمن تشكيلة نخبة القوة الرأسمالية التقليدية ، هذه التوجهات الرأسمالية المفروضة فرضاً على العالم ، و بعد أن تلقتها استوعبتها جيداً ، و من ثم علمت تمام العلم آليات عملها ، ثم عكستها بطريقتها الخاصة، و بالإرتكان إلى ما تتمتع به بناءاتها الاجتماعية – الثقافية من خصائص مميزة ، نازلت القوى الرأسمالية التقليدية على ملاعبها و ساحاتها، لتهزمها في غير موقع، وينقلب السحر على الساحر ، حتى وجدنا زعماء أعتى الرأسماليات الكوكبية يرفضون العولمة وينادون بالحمائية ، و دور متعاظم للدولة القومية من جديد !

بناء على ما سبق ، نقوم فيما يلي بمناقشة و تحليل ما نعده مقومات و فواعل القوة لدى النخبة الرأسمالية متعدية الجنسية ؛ و المتمثلة تحديداً في المؤسسة / الشركة متعدية الجنسية ، و الدولة القومية في بلدان المركز الرأسمالي ، ثم مؤسسات التفكير الاستراتيجي .

إن ما تهدف إليه هذه الدراسة ، و مناط أهميتها في الوقت ذاته ؛ هو التحليل السوسيو-سياسي للدور الذي لعبته هذه المقومات الثلاثة – رأس المال و سلطة الدولة القومية و مراكز التفكير الاستراتيجي - في تمكين نخبة القوة الكوكبية «الكلاسيكية» طوال العقود الثلاثة السابقة، و كيف أن هذه المقومات ذاتها غدت «عبر تبنِ مغاير نسبي لها» بمثابة سلاح التمكين لقوى أخرى بازغة على نطاق عالمي!

حيث ناقشت الدراسة هذه المقومات الأساسية عبر أشكالها المؤسسية المحددة الملموسة ، مع إضافة مسمى يوصف وظيفة كل واحدة منها ؛ لنجد أن الوظيفة الأبرز للمؤسسة/الشركة متعدية الجنسية متمثلة في مدى ما تتمتع به من قوة على صعيد التشبيك الاقتصادي ، في حين تظل سلطة الدولة القومية هي القوة الصلبة المحددة ؛ عبر مؤسساتها التقليدية التي قد تعدل أو تغير من هيئتها و كذا من وظائفها ، دون أن تفقدها ، أما ثالثاً فنجد أن المعرفة و صناعة القرار الاستراتيجي في مراكز التفكير هو بمثابة « الميكروبروسيسور» بالنسبة إلى جهاز الكومبيوتر ، أي عقل هذا الجهاز و الذي بدونه يصبح هيكلاً بلا معنى!

و على هذا الأساس تم تقسيم هذه الدراسة إلى مكوناتها الثلاثة الرئيسة ، و ذلك على النحو التالي:

(**أولاً**) المؤسسة متعدية الجنسية TNCs (قوة التشبيك الاقتصادي)

(**ثانياً**) سلطة الدولة القومية في المركز الرأسمالي (القوة الصلبة المحددة)

(**ثالثاً**) المعرفة و صناعة القرار الاستراتيجي في مراكز التفكير (قوة الميكروبروسيسور)

إن هذه المقومات و الفواعل تقوم بأدوارها هذه في ظل نظام رأسمالي كوكبي تتصارع خلاله القوى ، ما بين تقليدي و بازغ ، و بقدر ما تحسن هذه القوى صياغة رؤيتها للمستقبل استراتيجياً، تتمكن من استخدام مقوماتها بقدر أكبر من التناغم و الانسجام لتقودها إلى تحقيق أهدافها وطموحاتها ، في حين تظل قوى أخرى مفتقدة للوعي و الرؤية المستقبلية – الاستراتيجية، وبالتالي تهدر مقوماتها الفاعلة ، لتخرج من التاريخ دون رجعة في ظل حراك عالمي محموم لا يرحم الضعفاء !

و لنستعرض و نناقش فيما يلي مكونات دراستنا بالتفصيل:

**(أولاً) المؤسسة متعدية الجنسية** TNCs **(قوة التشبيك الاقتصادي) :**

تهيمن النخبة على النظام الرأسمالي الكوكبي، سواء في بلدان المركز أو المحيط، عبر المؤسسة متعدية الجنسية. و لعلنا نتذكر – في هذا الصدد – أنه منذ ما يزيد عن أربعة عقود « جذب سلفادور الليندي – رئيس شيلي الأسبق – الانتباه إلى هذه المؤسسات / الشركات متعدية الجنسية في خطاب ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1972 ، حيث طالب بالتحرك من أجل تحديد و تفحص القوة الاقتصادية ، و النفوذ السياسي و الممارسات المفسدة للمؤسسات متعدية الجنسية»[1].

لقد غدت هذه المؤسسة بمثابة المحرك الأكثر فاعلية في العولمة «الاقتصادية»، وهو ما لا يرجع فقط لما تتمتع به من قوة و قدرة مالية و لوجيستية تتجاوز قدرات و إمكانات كثيرة من الدول مجتمعة ، و إنما يرجع إلى كون هذه النوعية من المؤسسات تتبنى – في الجوهر – فلسفة العولمة الرأسمالية ، حيث السعي الدائم إلى التمدد، و تجاوز الحدود ، و الإلحاق ، و التراكم الرأسمالي. و من ثم فإن هذه المؤسسات لا تملك فقط النصيب الأعظم من رؤوس الأموال في بلدانها – بلدان المركز الرأسمالي – بل إن بمقدورها ممارسة الهيمنة على رؤوس الأموال التي يحوزها الآخرون على اتساع المعمورة، و ذلك عبر التحكم في حجم التدفقات المالية الاستثمارية، وسياسات الاغراق، و تصدير أزمات التضخم الاقتصادي ، يساعدها في ذلك عدد من القواعد والمعايير والمعاهدات الاقتصادية الكوكبية، و لعل من أبرزها في الحقبة الماضية – المستمرة ما يطلق عليه

اتفاق واشنطون (Washington Consensus 1989). و في إطار سعي هذه المؤسسات الدائم إلى ممارسة أنشطتها المتنوعة متعدية الجنسية ، تغدو غزواتها للبلدان و كسبها للأسواق حول العالم بمثابة عملية تشبيك اقتصادي يلحق البلدان المحلية بمنظومة الرأسمالية الكوكبية . «و هناك شكوك ذائعة – في هذا الصدد – تتعلق بالاستراتيجيات التي تمنح أقصى الأرباح الممكنة لهذه المؤسسات متعدية الجنسية ، في تضاد مع أهداف التنمية الوطنية «المحلية» للحكومات ، و من ثم التأثير السلبي على قدرات الشركات و المؤسسات المحلية على النمو و الازدهار. إن التحدي الأساس هنا يتمثل في مدى إمكانية التوفيق بين المواقف المصلحية المتباينة لكل من بلدان المنشأ Home Countries من ناحية ، و بلدان الاستضافة Host Countries من ناحية أخرى. ففيما يتعلق ببلدان المنشأ ، تسعى الحكومات إلى تعظيم حماية مؤسساتها التي تستثمر في الخارج، والعمل على تيسير عملياتها و أنشطتها المختلفة ، حيث تبحث هذه الحكومات في شأن القيود التي يفرضها قانون الاستثمار الدولي على اتفاقيات و معاهدات المستثمرين الأجانب و استثماراتهم، ولدى هذه الحكومات تحفظاتها بشأن القيود المفروضة على أنشطة بعينها للمؤسسات متعدية الجنسية.



أما على الجانب الآخر ، فتسعى حكومات بلدان الاستضافة إلى المحافظة على هامش أكبر من مساحة السياسات الوطنية ، كي تكون قادرة على تلبية متطلبات أهداف سياساتها العامة.»[2]

هذا و لا تقتصر قوة المؤسسة متعدية الجنسية على جانبها الاقتصادي ، بل إن ولوجها الناجح إلى البلدان المحلية يحمل معه قوى و أساليب و علاقات انتاج اجتماعي ، و من ثم أنماط وعي ومعايير و قيم ...الخ. و مع انتشار و استمرارية و تجذر هذه « المؤسسة» في المجتمع المحلي تتحلل الكثير من البنى الاجتماعية ، و يعاد هيكلة و بناء بعضها الآخر ، تلبية لمتطلبات و احتياجات الالتحاق الناجح بمنظومة الرأسمالية الكوكبية ، و هو الإلحاق الذي قامت فيه المؤسسة متعدية الجنسية بدور البطولة . و هو ما يؤكد عليه كارل ساوفنت (Karl Sauvant) بقوله: «إن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يعد أكثر خطورة و اقتحامية من عمليات التبادل التجاري المعتادة ، ذلك أن المؤسسات متعدية الجنسية ، و بفضل تأسيسها لفروعها الخارجية " الأجنبية " ، تصير مشتبكة بشكل مباشر ، ليس في عملية الانتاج " الاقتصادي " فقط ، بل في النسيج الاجتماعي للبلدان المضيفة أيضاً ، لتزيد بهذا ، ليس من الإمكانات المتعلقة بالمساهمة في تنمية بلدان

الاستضافة فقط ، بل أيضاً من الإمكانات الكامنة للصراع الاجتماعي في هذه البلدان .[3]

إن غزو مؤسسة متعدية الجنسية لإحدى الأسواق المحلية ، لا يعني مجرد طرح سلعة / خدمة هذه المؤسسة في هذه السوق، بل انتقال و تغلغل متكامل لمنظومة الرأسمالية الكوكبية في هذا البلد ، يظاهرها أسم البلد الأم للمؤسسة ، و الذي هو – في غالب الأحيان – من بلدان المركز الرأسمالي الكلاسيكي ( الولايات المتحدة ، غرب أوروبا ، اليابان) أو الاقتصادات البازغة ذات المنهج الرأسمالي ( الصين ، كوريا الجنوبية ..الخ) ، فضلاً عن مؤسسات التسويق و الدعاية والاعلان ، تلك التي تقوم بمهام الغرس و التكريس للنزعة الاستهلاكية ، لتخلق الحاجة للإقبال على استهلاك السلعة / الخدمة.

**(1) تصنيف الشركات متعدية الجنسية الأكبر طبقاً لقيمة ايراداتها السنوية :**

منذ عام 1994 تقدم مجلة فورشن The Fortune تصنيفاً سنوياً للشركات الأكبر في العالم ، طبقاً لقيمة ايراداتها ، حيث تدرج في هذا التصنيف 500 مؤسسة تمثل القوى التجارية الكوكبية الأكبر.

في عام 2013 ، حققت هذه الشركات ال 500 الأعظم ايرادات اجمالية بلغت (31.1) ترليون دولار أمريكي . و قد ارتفعت أرباحها بما يقدر بـ (27 % ) ، لتصل إلى حوالي (2) ترليون دولار أمريكي.

كان هناك ضمن هذه القائمة (128) شركة أمريكية، و (95) شركة صينية، بما يعني أن الولايات المتحدة و إن كانت ماتزال تحتل موقع القيادة على هذا الصعيد ، فإن الصين تلاحقها بشكل مستمر .

**جدول رقم (1) يوضح ترتيب العشر شركات متعدية الجنسية طبقاً لقيمة إيراداتها السنوية (بالمليون دولار أمريكي)**

| Profits | Revenues | Home Economy | Corporation |
|---|---|---|---|
| 16.022 | 476.294 | USA | Wal-Mart Stores |
| 16.371 | 459.599 | UK/ Netherlands | Royal Dutch Shell |
| 8.932 | 457.201 | China | Sinopec Group |
| 18.505 | 432.008 | China | China National Petroleum |
| 32.580 | 407.666 | USA | Exxon Mobil |
| 23.451 | 396.217 | UK | BP |
| 7.982 | 333.387 | China | State Grid |
| 12.072 | 261.539 | Germany | Volkswagen |
| 18.198 | 256.454 | Japan | Toyota Motor |
| -7.402 | 232.694 | Switzerland | Glencore |

Source: Fortune Global 500 (2014) http//:fortune.com/global500 (accessed: ) [4]
27.10.2014

و فيما يتعلق بالعام الحالي (2017) فنجد أن قائمة الشركات العشر العملاقة تضم أربع شركات من الولايات المتحدة ، و ثلاث شركات من الصين ، و شركتان من أوروبا الغربية ، وشركة واحدة فقط من اليابان. و لعله من الملاحظ أن الشركات نفسها – تقريباً – التي كانت تشغل قائمة العشر الأولى في القائمة في العام 2014 ، تتكرر في العام 2017 ؛ و إن تم ذلك بتبادل المواقع و التراتب العشري الداخلي بالقائمة!

**جدول رقم (2)**

**يوضح ترتيب العشر شركات متعدية الجنسية طبقاً لقيمة ايراداتها السنوية (بالمليون دولار أمريكي)**

| Profits | Revenues | Home Economy | Corporation |
|---|---|---|---|
| 13.643 | 485.873 | USA | Wal-Mart Stores |
| 9.571.3 | 315.199 | China | State Grid |
| 1.257.9 | 267.518 | China | Sinopec Group |
| 1.867.5 | 262.573 | China | China National Petroleum |
| 16.894.3 | 254.694 | Japan | Toyota Motor |
| 5.937.3 | 240.264 | Germany | Volkswagen |
| 4.575 | 240.033 | Netherlands | Royal Dutch Shell |
| 24.074 | 223.604 | U.S | Berkshire Hathaway |
| 45.687 | 205.639 | U.S | Apple |
| 7.840 | 205.004 | U.S | Exxon Mobil |

Source: Fortune Global 500 (2017) http//:fortune.com/global500 (accessed: 17.10.20017) [5]

**(2) تصنيف الشركات متعدية الجنسية الأكبر وفقاً لقيمة أصولها الأجنبية «الخارجية»:**

يعد هذا التصنيف الأكثر أهمية و تحديداً لأنشطة و أعمال المؤسسات متعدية الجنسية، والذي يكشف عن قيمة رأس مالها المستثمر خارج بلدانها الأم.

و قد أعدت قائمة الشركات المائة الأكبر على مستوى العالم ، وفقاً لقيمة أصولها الخارجية الأوسع نطاقاً بواسطة الاونكتاد UNCTAD ؛ فبنهاية عام 2013 كانت معظم المؤسسات متعدية الجنسية من الولايات المتحدة الأمريكية ( 24 مؤسسة) ، و اجمالاً كانت هناك (72 مؤسسة) من بلدان التريادTRIAD الخمسة ( الولايات المتحدة ، اليابان ، المانيا ، فرنسا ، المملكة المتحدة).

و قد بلغت القيمة الاجمالية للأصول الأجنبية ل 100 شركة متعدية الجنسية الأكبر « المشتغلة في أنشطة غير مالية » (8.103.862) مليون دولار أمريكي. و تحتل مؤسسة جنرال اليكتريك الأمريكية قمة التصنيف بقيمة (331.160) مليون دولار أمريكي.(6)

**جدول رقم** (3)

**يبين ترتيب العشر شركات متعدية الجنسية « غير المالية» حسب قيمة أصولها الأجنبية «الخارجية» ، 2013 (بالدولار الأمريكي)**

| TNIa (percent)% | Total Assets | Foreign Assets | Home economy | Corporation |
|---|---|---|---|---|
| 48.8 | 656.560 | 331.160 | USA | General Electric |
| 72.8 | 357.512 | 301.898 | UK/ Netherlands | Royal Dutch Shell |
| 58.6 | 403.088 | 274.380 | Japan | Toyota Motor |
| 62.6 | 346.808 | 231.033 | USA | Exxon Mobil |
| 79.5 | 238.870 | 226.717 | France | Total SA |
| 69.7 | 305.690 | 202.899 | UK | BP |
| 88.9 | 202.763 | 182.837 | UK | Vodafone Group |
| 58.6 | 446.555 | 176.656 | Germany | Volkswagen |
| 56.3 | 253.753 | 175.736 | USA | Chevron Corp |
| 71.2 | 190.125 | 141.021 | Italy | Eni SPA |

UNCTAD (2014a), World Investment Report 2014, investing in the SDGs: An Action Plan. http://unctad.org(accessed:27.10.2014 ) (7)

و يبلغ متوسط معدل عملية تعدي الجنسية الوطنية Trans nationalization للمائة شركة المتضمنة في تصنيف الأونكتاد لعام 2013 (64.5 %) ، و مثلت شركة نستله Nestle السويسرية المعدل الأعلى في هذا المجال بنسبة بلغت 97.1 %. هذه العملية – أي تعدي الجنسية – التي يتم

حسابها اعتماداً على متوسط المعدلات الثلاثة التالية : قيمة الأصول الأجنبية «الخارجية» مقارنة بالأصول الاجمالية للمؤسسة ، و قيمة المبيعات بالفروع الأجنبية مقارنة بالمبيعات الاجمالية، والتوظيف الأجنبي مقارنة بالتوظيف الاجمالي.

و قد تزايدت أعداد المؤسسات متعدية الجنسية TNCs بين عامي 1995 و 2010 ، أكثر من مرتين و نصف المرة (2.5)، و تزايدت أعداد فروعها الأجنبية بما يتجاوز ثلاث مرات و نصف المرة (3.5).

و في عام 2013 ، وظفت الفروع الأجنبية (الخارجية) للمؤسسات متعدية الجنسية (70.726.000) موظف، و تبلغ قيمة أصولها حوالي (96.625) بليون دولار أمريكي. كما تبلغ قيمة مبيعات الأفرع الخارجية " الأجنبية " للمؤسسات متعدية الجنسية عن ذات الفترة، (34.508) بليون دولار أمريكي، و هو ما يقارب (1.5) مرة و نصف المرة أعلى من اجمالي صادرات العالم. كما تبلغ قيمة صادراتها (7.721) بليون دولار أمريكي ، و هو ما يعادل 30 % من اجمالي صادرات العالم .(8)

**جدول رقم (4)**

**يبين ترتيب العشر شركات متعدية الجنسية « غير المالية» حسب قيمة أصولها الأجنبية «الخارجية» ، 2016 (بالدولار الأمريكي)**



| NTI % | Total Assets | Foreign Assets | State ownership % | Industry | Home economy | Corporation |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 60.3 | 431888 | 197254 | 20.0 | Motor Vehicles | Germany | Volkswagen Group |
| 55.3 | 164010 | 111240 | 23.6 | Electricity, Gas and Water | Italy | Enel SPA |
| 58.8 | 131280 | 106408 | 25.8 | Petroleum refining | Italy | Eni SPA |
| 60.2 | 156514 | 102176 | 17.4 | Telecommunications | Germany | Deutsche Telekom AG |
| 22.5 | 296869 | 84508 | 84.6 | Electricity, Gas and Water | France | EDF SA |
| 53.9 | 167070 | 77809 | 32.0 | Electricity, Gas and Water | France | Engle |
| 23.8 | 179228 | 66673 | 100.0 | Petroleum | China | China National Offshore Oil Corp |
| 62.9 | 117142 | 66490 | 11.1 | Aircraft | France | Airbus Group |
| 51.3 | 99787 | 62623 | 13.5 | Telecommunications | France | Orange SA |
| 26.0 | 187251 | 59580 | 32.4 | Telecommunications | Japan | Nippon Telegraph & Telephone Corp |

UNCTAD (2017a), World Investment Report 2017

(http://unctad.org(accessed:20.10.2017) (9)

أما بشأن أبرز التطورات التي طرأت على هذه النوعية من الشركات خلال السنوات التالية، وصولاً إلى العام الماضي 2016 و حتى بدايات العام الحالي 2017 ؛ فنجدها متمثلة في الحضور القوى للشركات التي تعمل في مجال الاتصال و تكنولوجيا المعلومات ، و التي زاحمت شركات البترول و صناعة السيارات ضمن ترتيب الشركات العشر الأعظم على مستوى العالم. كذلك لم نر أثراً للشركات الأمريكية أو البريطانية ضمن هذه الشركات التي تحتل قمة العشر الأولى، بقدر ما كان الحضور ملحوظاً بالنسبة إلى الشركات الفرنسية . على جانب آخر بالغ الأهمية، كان من اللافت للانتباه التركيز على النسبة المئوية التي تمتلكها الدولة "الأم" في الشركة متعدية الجنسية ، تلك التي تفاوتت في حدها الأدني لتمثل (11.1 %) لدى Airbus Group الفرنسية ، لتصل في حدها الأقصي إلى الملكية الكاملة (100.0 %) لشركة China National Offshore Oil Corp الصينية ، و هو الاتجاه الذي بدا واضحاً بعد الأزمة المالية و الاقتصادية للرأسمالية الكوكبية و التي وقعت في العام بعد الأزمة المالية و الاقتصادية للرأسمالية الكوكبية و التي وقعت في العام 2008 و لا تزال آثارها فاعلة حتى الآن ، و هى الأزمة التي حدت بالدول التدخل اقتصادياً من أجل إقالة لاقتصاداتها " الرأسمالية " من أزمتها الهيكلية ، و ذلك بعد أن كان تدخل " الدولة " في هذه النوعية من الاقتصادات ، أعني الرأسمالية أمراً غير مستحب إلى حد بعيد!

نخلص من ذلك إلى أنه قد تختلف مسميات المؤسسات متعدية الجنسية و أنشطتها و بلدانها الأم التي تنتسب إليها بالأساس ، فنجد أن للولايات المتحدة نصيب الأسد فيها ، لتأتي بريطانيا أو فرنسا أو المانيا أو الصين – في مرحلة لاحقة – لتزاحمها في قائمة المائة مؤسسة متعدية الجنسية الأضخم على مستوى العالم ، إلا أنه لا المسميات أو الأنشطة أو البلدان الأم تعد الأهم في هذا الصدد ، بل الدور و الوظيفة التي تقوم بها المؤسسة متعدية الجنسية ، فهذا الدور و هذه الوظيفة محملة برسالة و فلسفة النظام الرأسمالي الكوكبي ؛ أي التوسع ، و الإلحاق، والاستغلال، و التراكم ، و التبادل اللامتكافئ.

و من ثم ، فإن هذا الدور / الوظيفة للمؤسسة متعدية الجنسية يتمفصل بنائياً مع عمل ونشاط منظمات اقتصادية كوكبية رئيسة ؛ أهمها منظمة التجارة العالمية WTO ، و صندوق النقد الدولي IMF ، و البنك الدولي WB ، إضافة إلى أندية النخبة الاقتصادية – السياسية الكوكبية؛ دافوس Davos ، و بيلدربيرج Bilderberg...

**(ثانياً) سلطة الدولة القومية في المركز الرأسمالي (القوة الصلبة المحددة) :**

في اتصال عضوي مع المؤسسة متعدية الجنسية ، و التي تقوم بمهمة التشبيك الاقتصادي الرأسمالي الكوكبي ، توجد الدولة بسلطتها ، أو قوتها المشرعنة ، تلك التي تعد بمثابة القوة الصلبة المحددة لدى نخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية .

و على الرغم من أن عديداً من المنظرين ، خاصة منظري العولمة قد قرروا بأن الممارسات متعدية الجنسية للعولمة الرأسمالية قد تسببت في تحجيم الدولة القومية the Nation- State ، مفضية إلى نزوعها نحو أن تكون مستوعبة ضمن بنى كوكبية أكثر اتساعاً (Sklair 2002 Robinson 2005)، إلا أننا نحاجج بأن ما حدث – في هذا الصدد – هو تغاير أدوار الدولة القومية فقط ، كي تتوافق مع متطلبات العولمة الرأسمالية. و من ثم ، فإن أدوارها قد اتسعت وتمددت و تعمقت، دون اتجاه نحو التضاؤل و الانكماش و الانسحاب!

و في هذا الصدد، نجد كاسلز Castells مثلاً ، يرفض فكرة «نهاية الدولة القومية»، و هى الفكرة التي صادفت شعبية لدى الكثيرين خلال عقد التسعينات من القرن العشرين ؛ باعتبارها فكرة زائفة في نظره! فبوضوح : «الدولة القومية لم تغادرنا» [10].

و من ثم فقد يصح أن نقول بأن ما أصاب مفهوم الدولة القومية من تغير هو نفس ما أصاب غيره من مفاهيم ذات صلة، و لعل أهمها على هذا الصعيد، مفهوم الأمن القومي The National Security. و الذي تغير كي يحتوي ، ليس فقط الأبعاد العسكرية – الاستراتيجية ، بل أيضاً السياسية و الأيديولوجية ، و كذا الاجتماعية و الثقافية.

هذا و على الرغم من كوكبية نخبة القوة الرأسمالية ، أو لنقل تعديها للجنسية ، فإن ذلك لا يعني أن علاقتها « بالدولة « التي تنتمي إليها بالأساس – السلطة the Authority – قد أصبحت ضعيفة ، فهي على العكس من ذلك ، نمت و تطورت و تعمقت عضوياً لتصبح أكثر قوة عما كانت عليه في حقب سابقة.

و في هذا المجال قد يكون مفيداً للغاية الوقوف عند طرح كوكس (Cox) لمعنى : تدويل الدولة Internationalization of the State في عصر العولمة الرأسمالية ، حيث يذكر:

**أولا** ، هناك عملية خلق حالة الإجماع داخل الدولة Interstate باتجاه الحاجات و المتطلبات المتعلقة بالاقتصاد العالمي ، تلك العملية التي تتم ضمن إطار أيديولوجي عام (معايير عامة لتأويل الأحداث الاقتصادية و الأهداف العامة المتعلقة بفكرة السوق العالمي المفتوح) .

**ثانيا**، تتصف عملية المشاركة في خلق حالة الإجماع هذه بأنها ذات بنية هيراركية .

**ثالثاً** ، تصير البنى الداخلية للدولة في حالة تكيف ، كاستجابة لهذه العملية ، لذا فإن كل بناء مفرد بذاته منها يصبح بإمكانه تحويل حالة الإجماع الكوكبية إلى سياسات و ممارسات وطنية "محلية" ، موضوعاً في الاعتبار صنوفاً محددة من المعوقات التي من المحتمل أن تظهر في البلدان التي تحتل مواقع متباينة ضمن هيراركية الاقتصاد العالمي"[11].

معنى ذلك أن الفكرة وحيدة الاتجاه التى مؤداها أن تمدد العولمة الرأسمالية يقتضي انكماش الدولة لم تعد صالحة على إطلاقها ، فهي تصدق فقط على الدولة ، أو أى كيان آخر ، يصيبه التكلس و الجمود ، في حين نجد أن تطور أدوار الدولة ، و توسيعها من نطاقات سلطاتها و نفوذها الدولي ، إنما هو أحد مقومات نجاح التغلغل لأنشطة و ممارسات نخبتها الرأسمالية .

و في هذا تذكر ليندا وايز (Linda Weiss):

"إن العولمة و قوة الدولة ليسا في علاقة صفرية سلبية منغلقة ، بحيث أن تقدم الأولى – العولمة– لابد و أن يحدث فقط على حساب الأخرى ؛ قوة الدولة" "[12].

والدولة عند كاسلز مازالت مهمة للغاية من أجل الاقتصاد ، و العكس صحيح. حيث ينظر إلى الاقتصاد بوصفه يتيح الأساس لقدرة الدولة على دعم الرفاه الاجتماعي. و لعل التغير الذي حدث – في هذا الصدد – هو أن هذه الدولة ، بوصفها مجموعة متكاملة من المؤسسات المنتظمة في طبقات ثلاث (محلية ، و اقليمية ، و وطنية) اكتسبت طبقة رابعة ، توصف بأنها سوبر وطنية[13]Supranational.

و يجدر أن نذكر أن سلطة الدولة القومية ، و تحديداً في مستوياتها الأعلى ، خصوصاً في بلدان المركز الرأسمالي ، تحتوي الشريحة الأعلى من صناع القرار الاستراتيجي ، و هى الشريحة التي تهيمن على عديد من المصادر النوعية للقوة . هذا النمط من هيمنة القوة يمكّن هذا القسم من النخبة الكوكبية ، ليس فقط من أن يتبنى الشروط " الظروف " الكوكبية البازغة ، بل أن يسهم بفاعلية في خلق معظم هذه الظروف " الشروط " ، و كذا إعادة تركيب و صياغة بعضها الآخر، وفقاً لمصالحه المحققة .

" و بهذا المعنى ، فإن الرأسمالية الكوكبية لم تسقط الدولة من حساباتها ، حسب ما يضيف ليو بانيتيتش( Leo Panitch ) ، حيث يقرر : إننا نرى دولاً نشطة و أجهزة عالية التسييس ، تتبع الطبقات الرأسمالية ، تعمل على تأمين النزعة المؤسسية الجديدة the New Constitutionalism لليبرالية الجديدة ، و ذلك عبر مزيد من توسيع الاعتمادية على الدولة.

و جنباً إلى جنب النزعة المؤسسية الجديدة ، و كما يعتقد كل من مايكل هارد Michael Hardt و أنطونيو نيجر Antonio Negre: إن بزوغ نظام كوكبي ، يعني منطقاً و بنية جديدين للحكم – باختصار ؛ شكل جديد للسيادة ، حيث الدولة الكوكبية التي تحكم العالم .

إن الدولة – في عصر العولمة الرأسمالية – يجب أن تتدخل عبر صياغة القوانين التي تتيح مجالاً واسعاً للظروف المادية و السياسية التي تمكن الرأسمالية من أن تظل و تستمر على نطاق كوكبي .

و في هذا يرى بانيتيتش الدولة الأمة كمحدد و ضامن للحقوق الوطنية «المحلية» و الكوكبية لرأس المال ، عبر المعاهدات الدولية .

و من ثم ، فمع بزوغ العولمة الرأسمالية ، أصبحت الأولوية لدى الدولة هى القيام بتكييف الاقتصادات المحلية لتتواءم مع متطلبات الاقتصاد الكوكبي[14] .

لذا، و بناء على ما سبق فإننا نعتقد بأن القوة النسبية لكل ممارسة متعدية الجنسية ستظل معتمدة على سلطة الدولة القومية «الوطنية» ، التي تنتمي إليها بالأصل . هذه الدولة التى ما تزال تصنف وفقاً لمعايير معقدة تتعلق بقوتها النسبية على مستوى دولي ، حيث نجد دولاً تقع ضمن المستوى الأول ، و الثاني ، و الثالث ، و كذا دول في الشمال و أخرى في الجنوب ، و أيضاً دول مهيمنة و أخرى خاضعة «مهيمن عليها» ، أضف إلى ذلك ، نجد أن بداخل كل فئة من هذه التصنيفات تصنيفاً فرعياً آخر.

يقوم تصنيف قوة الدولة هذا على عدة محددات و مؤشرات ، ترصدها تقارير دولية تغطي جميع جوانب النشاط في كل دولة تقريباً ؛ بمؤسساتها و ما تتمتع به من حوكمة و شفافية، ومنظماتها ، و مستويات معيشة شعوبها ، و أساليب نظم حكمها ، و إجمالي دخلها القومي ، و قوة جيوشها ، و قوة أنشطتها الاقتصادية ، و مدى حيوية مجتمعها المدني ، و مدى مساهمتها في الابتكار و الاختراع ، و ما تقدمه من تقنيات متقدمة ، و ترتيب مؤسساتها العلمية / الأكاديمية والتعليمية ، فضلاً عن مساهماتها الفنية و الثقافية و الابداعية ...الخ.

هذا التصنيف (الترتيب) الكوكبي للدول يؤثر « بلا شك « و بشكل مباشر على قوة ومصداقية أي كيان ينتمي إلى كل دولة محددة ؛ ابتداء من الأشخاص بشكل مفرد ، حيث تتجلى قوة «جواز السفر– the Passport»، ووصولاً إلى المؤسسات متعدية الجنسية ؛ فأعظم تلك المؤسسات تنتمي «أصلياً» إلى الدول الأكثر قوة على مستوى كوكبي!

و لقد برهنت الأزمة المالية التي أصابت الرأسمالية الكوكبية 2007/ 2008 على دور الدولة في مساندة و الحفاظ على النظام الرأسمالي ككل. حتى أن البعض قد أعلن عن نهاية الرأسمالية – كما عرفها العالم من قبل – نتيجة للتدخل المباشر و السافر « للدولة « لإنقاذ الرأسمالية ، و التي هي نظام اقتصادي يقوم في جوهره – على خلاف الاشتراكية – على عدم تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد ، و ترك آليات السوق الحر لتصوب من أخطاء الممارسة و النشاط الاقتصادي ...إلا أنه ، و على الرغم من الرطانات الرأسمالية المثالية التقليدية ، فإن الواقع قد أثبت، ويثبت أن دور الدولة في التدخل الحاسم لإنقاذ النظام الرأسمالي من أزمته الهيكلية هو الحادث بالفعل. يدلل على ذلك بوضوح ، ما تقدم به وزير الخزانة الأمريكية (هنري بولسون) من خطة، أطلق عليها «خطة الإنقاذ المالي» ، و ذلك من أجل اخراج الولايات المتحدة من أزمتها المالية، والتي تدحرجت ككرة الثلج لتصيب اقتصادات عديدة على مستوى العالم ، و لا تزال تداعياتها قائمة حتى الآن.

فماذا بشأن ما تضمنته هذه الخطة من بنود؟

**بنود خطة الإنقاذ المالي الأمريكية**



1. السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة سبعمائة مليار دولار وتكون مرتبطة بالرهن العقاري.
2. يتم تطبيق الخطة على مراحل بتمكين الخزينة الأمريكية من شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ؛ ويملك أعضاء الكونغرس الأمريكي حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء ، والتي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بسبعمائة مليار دولار.
3. تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة ، بما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.
4. يكلّف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى ، لوضع خطط مماثلة.
5. رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.
6. منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.

7. تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.
8. منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها ، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار.
9. استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.
10. يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة ، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.
11. يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة ، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.
12. تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.
13. يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.
14. اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات. [15]

إن ما سبق استعراضه بشأن الأزمة المالية العالمية يجعلنا نتفهم بقدر أكبر من الوضوح أن قسماً من نخبة القوة الرأسمالية، و هو تحديداً الذي يشغل مراكز صنع القرار السياسي – الاستراتيجي (رؤساء الدول و الحكومات و أجهزة النواة الصلبة للدولة) يتخذ من القرارات الاستراتيجية الصعبة ما يحافظ و يبقي على النظام الرأسمالي قائماً ، في مقابل قسم آخر من نخبة القوة الرأسمالية ، الممثلة في رجال مال و أعمال ، و الذين قد يتسببون ، نتيجة جشعهم ونهمهم إلى مراكمة رأس المال ، بمقادير غير مسبوقة، في انهيار هذا النظام !

قد تكون قرارات القسم السياسي- الاستراتيجي من نخبة القوة مؤلمة بالنسبة لقسمها المالي- الاقتصادي ، إلا أنها تعد ضرورية في لجم و التحكم في الاندفاعات غير المحسوبة لرأس المال في أحيان عديدة. و هو الأمر الذي لا يعد مستجداً في هذا الصدد ، فقد سبقه قرار استراتيجي قاس على «الرأسماليين» بتبني الكينزية – نسبة إلى الاقتصادي الشهير جون مينيارد كينز – و الذي قامت نظريته في الأساس على التدخل الواضح للدولة في الاقتصاد ، خاصة في مجالات البنية الأساسية و التشغيل واسع النطاق لمواجهة بطالة الأيدي العاملة ، خاصة بعد الأزمة الرأسمالية العالمية (1929 - 1933).

و من ثم فإننا نخلص إلى أن سلطة الدولة ، و التي أطلقنا عليها القوة المحددة الصلبة ، كانت و لا تزال تمثل أحد أهم أجهزة نخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية ، رغم كل حديث عن تلاشي و ضمور دورها راهناً و مستقبلاً..

## (ثالثاً) المعرفة و صناعة القرار الاستراتيجي في مراكز التفكير(قوة الميكروبروسيسور):

يعتمد صنع القرار الاستراتيجي لنخبة القوة الرأسمالية الكوكبية ، بشكل أساسي ، على المعرفة العلمية المؤسسية The Scientific Institutional Knowledge ، تلك التي نطلق عليها: قوة الميكروبروسيسورThe Microprocessor Power . و على الرغم من أنه يظل من الوارد تماماً و بشكل شبه دائم ، أن يكون لدى متخذ القرار الاستراتيجي – سلطة الحكم بالدولة – تفضيلاته الشخصية ، و نزعاته و رغباته الخاصة ، إضافة إلى وجود جماعات الضغط و المصالح ، جنباً إلى جنب الانحيازات الأيديولوجية و العقائدية ...ألخ ، إلا أننا نتحدث هنا عن عملية صنع واتخاذ القرار بشكل عام ، و الاستراتيجي تحديداً في مركز/ مراكز الرأسمالية الكوكبية ، حيث جميع العوامل المؤثرة تتم – في الغالب – ضمن سياق علمي متقدم ، أو بتعبير آخر ، بنى اجتماعية- ثقافية علمية ، هذه البنى المؤسسة على البرادايم الغربي « الأنموذج العلمي المهيمن» Paradigm the الذي وضع معايير المعرفة العلمية المعاصرة ؛ بأنماطها و تصنيفاتها ، و مناهجها العلمية ، و ما نتج عن كل ذلك من نظريات علمية ، و كل ما يُستند إليه – في هذا المجال – في التطبيقات التقنية .

يمثل هذا السياق المعرفي العلمي المكون المميز الحاسم في هيمنة نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية . حيث إن الفجوة بين القوة المتقدمة المهيمنة من ناحية ، و الأخرى المهيمن عليها «الخاضعة» من ناحية أخرى لا تعود إلى مجرد الثروة Wealth أو القسر Force ، و لكنها ترجع إلى المعرفة العلمية و التطبيقات التقنية المتقدمة .

و رغم أن هناك العديد من المصادر « المؤسسية « للمعرفة ، و التي من الممكن لنخبة القوة الرأسمالية الكوكبية الاعتماد عليها في عملية صنع القرار ، و التى منها أطقم المستشارين الرسميين ، ووكالات المخابرات و الأمن القومي ، و أكاديميو الجامعات و المعاهد العلمية ، و أقسام البحث و التطوير ، و مراكز التفكير الاستراتيجي ....ألخ ، فإننا سنركز – في هذا الصدد – على ما نعده الأهم من بين تلك المصادر في الوقت الحالي ؛ أعني مراكز التفكير الاستراتيجي The Think Tanks ، تلك المراكز التي تنامت ، كماً و نوعاً ، خلال العقود القليلة الماضية ، في ارتباط بقوة الدول و المجتمعات ، ووعي نخب القوة بهذه الدول و المجتمعات بأهمية المعرفة العلمية كقوة فاعلة على جميع المستويات و الصعد.

و في هذا يطرح (ماكجانMcGann ) عدة أسباب و عوامل أدت إلى تنامي مراكز التفكير خلال القرنين العشرين و الحادي و العشرين ، و هى على النحو التالي:

1. الثورة المعلوماتية و التقنية.
2. انتهاء احتكار الحكومات الوطنية للمعلومات.
3. تزايد التعقد والطبيعة التقنية للمشكلات المتعلقة بالسياسات.
4. تزايد حجم الحكومات.
5. أزمة الثقة في الحكومات و المسؤولين المنتخبين.
6. العولمة و تزايد الفاعلين الرسميين (الدولة) و غير الرسميين. (16)

و إذا ما عدنا إلى البدايات ، فإننا سنجد أن مصطلح مركز / مخزن التفكير Think Tank قدُصك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، و كان المقصود منه الاشارة إلى حجرة أو بيئة مؤمّنة يجتمع فيها المخططون العسكريون و السياسيون لمناقشة استراتيجيات الحرب الدائرة.(17)

و قد تطورت مراكز التفكير الاستراتيجي تاريخياً من حيث مجال/ مجالات الاهتمام ؛ فبعد أن كان اهتمامها الرئيس منصباً على شؤون الدفاع و الأمن القومي ، نجدها و قد تمددت وتشعبت و تعمقت لتشمل جميع مجالات البحث الحيوية ؛ سياسية ، و اجتماعية ، و اقتصادية ، وثقافية ، فضلاً بالطبع عن مجال الأمن القومي. هذا التمدد في مجالات الاهتمام الذي أقتضى – بطبيعة الحال – الاستعانة بأفضل العقول و الخبرات ؛ كُل في مجاله .

كانت بداية هذه النوعية من مراكز التفكير الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فكان تأسيسها من أجل دعم صانعي القرار و متخذيه على قاعدة من العلم و المعارف الموضوعية. و من ثم كانت البداية المبكرة للغاية متمثلة في تأسيس أول مركز من نوعه عام 1910 متمثلاً في معهد وقف كارنيجي الدولي للسلامThe Carnegie Endowment for International Peace Institute، و منذ ذاك التاريخ تأسست « فكرة» أو « فلسفة» مركز التفكير الاستراتيجي ، سواء في الولايات المتحدة أو في خارجها ، و إن لم يكن قد عرف بعد – في ذلك التاريخ– مسمى مركز التفكير.

إن خطورة مركز التفكير الاستراتيجي تنبع من نوعية النخبة التي تعمل في إطاره بالأساس، فهي ليست مكونة من مجرد باحثين و خبراء أكاديميين متميزين بشدة في مجالات تخصصاتهم المختلفة ، بل قادة أعمال و رؤساء مجالس إدارات (CEOs) مؤسسات اقتصادية عملاقة تنشط

في مجالات متنوعة ، داخلياً « محلياً» و خارجياً «كوكبياً»، جنباً إلى جنب سياسيين بارزين محترفين ، سواء منهم من لا يزال يشغل منصباً رسمياً ، أو من اعتزل المناصب الرسمية، وفضلاً عن هؤلاء و أولئك، و قد يكون في مقدمتهم أحياناً ؛ العسكريون «الجنرالات» ، و ذلك باعتبار أنهم كانوا الفئة التي قامت على أكتافها مهمة تأسيس هذا النوع من المؤسسات البحثية الاستراتيجية ، و بالتركيز تحديداً على مجالات الدفاع و الأمن القومي.

**(1) مركز الدراسات الدولية و الاستراتيجية** (CSIS)

و قد يكون في استعراضنا لحالة أحد أبرز هذه المراكز ؛ و هو مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (CSIS) Center for Strategic and International Studies، ما يوضح مدى التمفصل بين مكونات نخبة القوة الرأسمالية ، و تحديداً في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث نجد تفاعلات رأس المال مع السلطة و المعرفة في موقع محدد بعينه ؛ هو مركز التفكير الاستراتيجي.

بداية ، أنشئ المركز عام 1962 على يد كل من دافيد أبشير David M. Abshire ، والأدميرال أرليج بورك Admiral Arleigh Burke ، و يعرفه القائمون على أمره كأحد المؤسسات الدولية البارزة في مجال السياسات الدولية ، و بالتركيز تحديداً على شؤون الدفاع و الأمن ، و الدراسات الإقليمية ، و التحديات متعدية الجنسية ، و التي تتنوع بين الطاقة و التجارة و التنمية و التكامل الاقتصادي الكوكبي.

و إذا ما بدأنا بالتساؤل عن من يشغل رئاسة هذا المركز ، سنعلم بأنه : توماس بريتزكر Thomas J. Pritzker و في نبذة مختصرة على صفحة المركز (CSIS)، سنعلم أن بريتزكر قد ولد و نشأ في ولاية شيكاغو . و هو رئيس مجلس ادارة (منظمة بريتزكر) ، و هي المنظمة التي تعد بمثابة البنك التاريخي لرجال التجارة العائلية. و هو أيضاً الرئيس التنفيذي لمؤسسة فنادق هيات Hyatt Hotels ، كما أنه عضو مجلس إدارة رويال كاريبيان كروز Royal Caribian Cruise.

هذا و عبر خطه المهنى ساهم في تطوير و بناء شركات مهمة في مجال تأجير الحاويات (تريتون Triton) ، و مجال التقنية الحيوية (باي سيتي كابيتال Bay City Capital) ، و كذا مجال الرعاية الصحية .

وخارج مجال البيزينس، فإن بريتزكر هو رئيس مجلس مؤسسة هيات the Hyatt Foundation، و التي ترعى جائزة بريتزكر في مجال الإنشاءات. و هو عضو مجلس أمناء جامعة

شيكاغو ، و مركز الدراسات الدولية و الاستراتيجية (CSIS) . إضافة إلى كونه عضواً بمجموعة أسبن الاستراتيجي Aspen Strategy Group . و الملفت أن بريتزكر هو بروفيسور شرفي في مجال التاريخ في جامعة سيشوان في الصين. و خلال 30 عاماً مضت و هو يقود رحلات أركيولوجية في غرب الهيمالايا ، و قد اختير مؤخراً كزميل في الأكاديمية الأمريكية للعلوم و الآداب .[18]

إن الرجل ؛ بريتزكر ، يمثل بذاته كياناً مركباً بالغ التعقيد ، فهو رجل أعمال ينتمي إلى طبقة رأسمالية أمريكية ، و له و لعائلته امتداد تاريخي معلوم و مؤسسي. و هو عقلية إدارية رفيعة المستوى أهلته لكي يشغل منصب رئيس مجلس الادارة (CEO) في مؤسسات متعددة ذات أنشطة متنوعة ، و فضلاً عن ذلك فهو شخص يحوز قدرات علمية و أكاديمية رفيعة المستوى في مجال التاريخ و الدراسات و الاستكشافات الأركيولوجية و زمالة واحدة من أرفع الأكاديميات العلمية على مستوى العالم.

إن بنيته الأساسية ؛ العائلية /الطبقية/ العملية/ العلمية، جعلت منه أحد الشخصيات المثالية لرئاسة مركز تفكير كمركز الدراسات الدولية و الاستراتيجية ، حيث امتلاك الرؤية العلمية والخبرات العملية و الوعي بالمصالح الطبقية لنخبة القوة الرأسمالية الأمريكية- الكوكبية. و من هنا تكون البداية الصحيحة؛ حيث الشخص المناسب في المكان المناسب.



**فماذا إذاً عن هوية طاقم المستشارين بهذا المركز ؟**

يضم المركز نخبة رفيعة المستوى من المستشارين ، و الذين يقومون – حسب تعريف CSIS "بمهمة الإرشاد الفكري للمركز ؛ فهم أشخاص كرسوا حياتهم للمساعدة في حل المشكلات الكوكبية المعقدة متعددة الأوجه ، و يفيد المركز من استبصاراتهم و خبراتهم.»

و عبر إطلالة سريعة على أسماء هؤلاء المستشارين و التعريفات المقترنة بكل واحد منهم ، سنعلم مدى ثقلهم و أهميتهم البالغة ؛ فهم مركب من وزراء سابقين للدفاع و الخارجية و العمل ، و مستشارين سابقين للأمن القومي ، إلى جانب أن بعضهم الآخر منهم كانوا أعضاء سابقين بالكونجرس الأمريكي( سيناتورز) ، فضلاً عن أحد القيادات الدينية الكنسية!

و لنستعرضهم تفصيلاً فيما يلي:

(1) وليم بروك William E. Brock

سيناتور أمريكي سابق، ممثل تجاري للولايات المتحدة، ووزير العمل سابقاً.

(2) هارولد براون Harold Brown

وزير دفاع الولايات المتحدة الأمريكية سابقاً.

(3) زبجنيو برزيزنسكي Zbigniew Brzezinski

مستشار الأمن القومي الأمريكي سابقاً.

(4) فرانك كارلوتشي Frank C. Carlucci

وزير دفاع الولايات المتحدة الأمريكية ، و مستشار الأمن القومي الأمريكي سابقاً.

(5) وليام فريست William H. Frist

سيناتور ، و زعيم الأغلبية بالكونجرس الأمريكي سابقاً.

(6) كارلا هيلز Carla A. Hills

الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية سابقاً.

(7) هنري كيسينجر Henry A. Kissinger

وزير الخارجية الأمريكية، و مستشار الأمن القومي سابقاً.

(8) هارولد ليتش Harold Leach

السفير الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية بفرنسا.

(9) ريتشارد لوجار Richard Lugar

الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية الأمريكية.

(10) الكاردينال : تيودور ماك كاريك Cardinal Theodore Mc Carrick

(11) سام نان Sam Nunn

سيناتور سابق.

(12) برنت سكوكروفت Brent Scowcroft

مستشار الأمن القومي سابقاً.

(13) جون وارنر John Warner

سيناتور سابق.

تبين لنا هذه القائمة أن المُركب الاقتصادي – السياسي – العسكري/الاستراتيجي ، فضلاً عن الدبلوماسي و الديني ، في مراكز التفكير «الأمريكية تحديداً» ، و كما هو واضح في حالة مركز الدراسات الدولية و الاستراتيجية (CSIS) ، لا يحدث عفو الخاطر، أو كيفما اتفق؛ بل تعبير عن رؤية استراتيجية مستقرة تعكس مصالح نخبة القوة بالمجتمع الأمريكي، و التي غدت بحكم

العولمة الرأسمالية نخبة قوة رأسمالية متعدية الجنسية. و في هذا يذكر تريفرتون:

« إنه فضلاً عن مساهمة مراكز التفكير هذه في مجال الأمن القومي ، و مراحل صناعة القرار الاستراتيجي ، فإنها تشارك أيضاً و بفاعلية في عملية تسويق استراتيجيات و سياسات الرأسمالية الكوكبية ؛ كجزء من رساتها الأيديولوجية الكوكبية [19] ".

و مما يلفت الانتباه فيما يتعلق بتشكيلة المركز الحالية من المستشارين – السابق استعراضها – أن كل شخص ضمن هذه التشكيلة يشارك بصفته الأساسية ، دون تغيير لخطه المهني ؛ فالسياسي البارز قد يكون عضواً بالكونجرس الأمريكي «سيناتور» ، أو مستشاراً للأمن القومي ، أو وزيراً ..الخ ، نجده ظل كما هو ، إلا أن ظاهرة الباب الدوار the Revolving Door ، كانت أكثر وضوحاً في تشكيلة المركز السابقة مباشرة ، و التى تلت مرحلة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ حيث الانتقال المباشر من مجال العمل العسكري إلى الاقتصادي « البيزنس» ، و هو ما يتضح على النحو التالي:

(1) جنرال (متقاعد) ويسلي كلارك USA ret (Gen. Wesley K. Clark)

مجموعة ستيفنز Stephens Group. Inc.

(2) جنرال (متقاعد) جوزيف رالستون USA ret ( Gen. Joseph W. Ralston)

مجموعة كوهن The Cohen Group

(3) جنرال (متقاعد) أنتوني زيني USMC ret ( Gen. Anthony Zinni)

القائد السابق للقيادة المركزية الأمريكية Former Commander، U.S. Central Command

(4) بنيامين هاينمان Benjamin W. Heineman، Jr.

جنرال اليكتريك General Electric

(5) ستابلتون روي Stapleton Roy

روابط «جمعيات « كيسينجر Kissinger Associates، Inc.

(6) توماس بيكرينج Thomas R. Pickering

شركة بوينج the Boeing Company

(7) ايهود باراك Ehud Barak

رئيس الوزراء – وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق

The distinguished Stateman، Former Isreali Prime Minister& Minister of Defence [20]

إن قادة النظام الرأسمالي في مستوياتهم العليا ، الذين حافظوا على ديمومة الخدمات العسكرية الاستراتيجية ، و ساهموا في دعم هذا النظام ، يبدو كما لو كانوا يكافؤون على أدائهم لهذا العمل و مهامه الشاقة !! يكفي النظر فيما تضمه قائمة المستشارين ممن كانوا يشغلون مناصب قيادية في القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة في المناطق الملتهبة في العراق و افغانستان و غيرهما، و كيف أنهم قد تحولوا – عبر الباب الدوار – إلى العمل بوظائف قيادية في مجال البيزنس في شركات كبري ذات طابع كوكبي.

و لن نعلق – هنا- على وجود رئيس وزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي ضمن مستشاري مركز الدراسات الدولية و الاستراتيجية ، فهو أمر قد لا يحتاج إلى مزيد من التحليل الموضح ، كما انه لا يمثل جوهر ما نستهدفه في هذا الصدد.

### (2) مؤسسة راند (RAND Corporation)

على جانب آخر، و فضلاً عن ما تتمتع به تشكيلة مستشاري مراكز التفكير من أهمية ، تضرب مؤسسة راند المثل كمركز تفكير رائد في تطوير الأساليب المنهجية ذات الطابع الابداعي، حيث الاهتمام الواضح من جانب خبراء أفذاذ بالدراسات المستقبلية في ارتباطها بالدراسات الاستراتيجية . وإن نظرة سريعة على ظروف تأسيس هذه المؤسسة «مركز التفكير» ، و التي تعد واحدة من أبرز و أهم مراكز التفكير الاستراتيجي الأمريكية ، من شأنها أن تعلمنا بشأن مدى أهمية هذه النوعية من المؤسسات و خطورة الدور الذي تقوم به؛ فلقد تأسست (راند) في سانتا مونيكا ، ولاية كاليفورنيا عام 1948. و رغم الصعوبات و المعوقات التي هددت هذه المؤسسة منذ البداية، فإن سلاح الجو الأمريكي قد رحب بإيجاد مؤسسة مستقلة، غير هادفة للربح، تلتزم بالحماية الآمنة للدفاع و تأمين المصالح الأمريكية.

و بتوجيه من فرانك كولبوم Frank Collbohm، فإن مجموعة من العلماء الموهوبين ، من بينهم بيرنارد برودي Bernard Brodie، و هيرمان كاهن Herman Kahn، و اللذان سيقومان لاحقاً بتأسيس معهد هدسون The Hudson Institute ، جمعت ما يطلق عليه : جبهة المحيط، لتبادل الأفكار بشأن: كيف تتم حماية و تعزيز مصالح الأمن القومي

الأمريكي خلال العصر النووي. و عبر استخدام مناهج تحليل النظم System Analysis، و نظرية المباراة Game Theory ، و العديد من تمارين المحاكاة Simulation Exercises، فإن علماء راند بدؤوا في " التفكير فيما لا يمكن التفكير فيه ! The thinking about the unthinkable! "

و قد استمرت (راند) في تلقي مبلغ 200 مليون دولار أمريكي ، إلى جانب ميزانية أخرى من سلاح الجو الأمريكي، والجيش الأمريكي، و مكتب سكرتارية وزارة الدفاع الأمريكية. لكن الاهتمامات البحثية لراند لم تعد قاصرة على شؤون الدفاع و الأمن القومي، فمثل الغالبية العظمى من مراكز التفكير الأمريكية الحالية ، فإن راند ، و من خلال باحثيها الألف وستمائة (1600)، تتجز بحوثاً في أثنا عشر مجالاً رئيساً ، متضمناً الرعاية الصحية ، العدالة الجنائية والمدنية العلم والتكنولوجيا، البيئة والبنية الأساسية. و بالإضافة إلى برنامج البحوث المكثف الذي أنتج الآلاف من الكتب، وملخصات السياسات، و التقارير، و المجلات الأكاديمية، فإن راند قد أسست مدرستها الخاصة في عام 1970 من أجل المساعدة في تخريج محللي سياسات المستقبل.[21]



إن كلاً من مركز الدراسات الدولية و الاستراتيجية (CSIS) و مؤسسة راند (RAND Corporation) مجرد مثالين من بين أمثلة عديدة تلقي الضوء على الطبيعة النوعية لتشكيلة نخبة هذه المراكز ، و الأدوار التي غدت بموجبها- هذه المراكز- بمثابة معمل صناعة القرار الاستراتيجي في بلد بحجم و ثقل و أهمية الولايات المتحدة الأمريكية . و لعله من الملفت – في هذا الصدد – أن تصبح لهذه المراكز اليد العليا على مؤسسات استراتيجية أخرى ؛ فبالنظر إلى الفشل الذي أصاب المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) خلال السنوات القليلة الماضية، خصوصاً بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 ، ازدادت الأهمية النسبية لبعض مراكز التفكير ، حتى إنها قد احتلت مركز الصدارة لدى صانعي القرار و متخذيه.

و في هذا المجال ، يذكر تريفرتون:

" طلبت الحكومة الأمريكية من (مؤسسة راند) أن تجري مقابلات مع محللين في إدارات مجتمع المخابرات الأمريكية ، و أن تسألهم بشأن الحالة الراهنة لعملية التحليل ؛

ما الذي تعتقده هذه الإدارات التي تتولى مهمة التحليل بشأن مهمتهم ؟ و تحديداً ، ما المبادرات التي يتخذونها من أجل بناء القدرات ، و ما التحديات التي تواجه هذه المبادرات ؟

لقد طُلب من راند مراجعة ، و تقييم ، و إصدار توصيات بشأن أولويات مجتمع المخابرات Intelligence Community في البحث ، و التطوير و التدريب و التعليم ، و هى العملية ( المراجعة و التقييم و التوصيات ) التي قد تفضي إلى تطوير قدرات تحليلية أفضل مستقبلاً لدى المخابرات المركزية الأمريكية [22].

**الاحتذاء بالتجربة الأمريكية عالمياً :**

و من بعد الولايات المتحدة تنبهت بلدان العالم على مدى العقود الماضية إلى ما تمثله هذه المؤسسات البحثية من أهمية بالغة، فشرعت في تأسيس هذه المؤسسات، سواء أكانت حكومية أو غير حكومية، عامة و خاصة، حتى بات وجود هذه المؤسسات ، بأعدادها ونوعية ما تنتجه من مواد بحثية مختلفة ؛ بحوث و دراسات نظرية و تطبيقية ، أوراق عمل، تقدير موقف ، قياسات رأي عام ، فضلاً عن المؤتمرات و الندوات و المناظرات والموائد المستديرة و الملتقيات ...بات كل ذلك مؤشراً على مدى ما تتمتع به الدولة من تقدم ، سواء كان محققاً بالفعل و تسعى إلى استدامته ، أم أنها في الطريق إلى تحقيقه عبر الاعتماد على ما تتوفر عليه هذه المؤسسات و ما تتيحه من قاعدة معرفية علمية متقدمة ، تُمكن صانع القرار و متخذه من اختيار القرار الأنسب من بين بدائل متعددة ، مع حساب النتائج و المترتبات ، و الفرص و المخاطر المحتملة ، خلال آفاق زمنية مختلفة.

**و كما يقرر ستون :**

«إن تأسيس معاهد (شبهQuasi) مستقلة لبحوث السياسات، يشير إلى أن مثقفين محليين إلى جانب نخب صناعة القرار يستنسخون كيانات غربية (خصوصاً كتلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث نجد مثالاً بارزاً على ذلك هو مؤسسة أطلس للبحوث الاقتصادية (Atlas Foundation) و جمعية مونت بيليرنز (The Mont Pelerins Society) و اللتان تنطويان على تنظيم تمويلي مهم ، و تجمع من المثقفين يدعمان ؛ مادياً و أيديولوجيا ، التوجه الليبرالي و مؤسسات السوق الحر حول العالم» [23].

**جدول رقم (5)**

**يبين توزيع البلدان حسب أعداد مراكز التفكير**

| عدد مراكز التفكير | الدولة | الترتيب |
|---|---|---|
| 1835 | الولايات المتحدة الأمريكية | 1 |
| 435 | الصين | 2 |
| 288 | المملكة المتحدة | 3 |
| 280 | الهند | 4 |
| 195 | المانيا | 5 |
| 180 | فرنسا | 6 |
| 138 | الأرجنتين | 7 |
| 122 | روسيا | 8 |
| 109 | اليابان | 9 |
| 99 | كندا | 10 |
| 97 | ايطاليا | 11 |
| 89 | البرازيل | 12 |
| 86 | جنوب افريقيا | 13 |
| 77 | السويد | 14 |
| 73 | سويسرا | 15 |
| 63 | استراليا | 16 |
| 61 | المكسيك | 17 |
| 59 | ايران | 18 |
| 59 | بوليفيا | 19 |
| 58 | اسرائيل | 20 |



See: James G. Mcgann، 2015 Global Go to Think Tank Index Report، p: 31[24]

وفي هذا يذكر (دونالد أبلسون Donald Abelson) ، أحد أبرز المتخصصين في دراسة مراكز التفكير:

" إن السمة المميزة لمراكز التفكير، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، لا تتمثل في ضخامة حجمها، أو في التمويل المعتبر لبعض مؤسساتها..إن ما يجعل مراكز التفكير في الولايات

المتحدة فريدة في نوعها، هو تمددها و تغلغلها بفاعلية في مراحل متعددة من عملية صنع السياسات " [25].

حقاً ، إن ازدياد تعقد الواقع من ناحية ، و متطلبات الهيمنة الاستراتيجية للنخبة الكوكبية من ناحية أخرى ، قد جعلت من الحاجة إلى هذه النوعية من الرؤى الاستراتيجية لمراكز التفكير خياراً بالغ الأهمية و الخطورة.

**و في هذا يقرر ستون (Stone) :**

" تساعد مراكز التفكير جوهرياً في خلق عملية سياسية أكثر "عقلانية" من خلال تنمية القدرات البحثية ، متوخين أهمية الأبعاد الزمنية و القيود المؤسسية ، و مبّصرين النخب بشأن النتائج و المترتبات المتعلقة بالتغير على مستوى كوكبي" [26] .

و يضيف (جيمس ماكجان James Mcgann) ، ضمن التقرير السنوي الخاص بمراكز التفكير :

« لقد أصبحت مراكز التفكير ، و بمعدل مطرد ، بمثابة الظاهرة ، و ذلك بحكم أنها باتت تلعب دوراً مهماً ، كجسور بين المعرفة (الأكاديمية) من ناحية ، و القوة ( السياسيين و صناع السياسات ) من ناحية أخرى» [27].

إن ما نحاول التركيز عليه هنا من دور/ أدوار بالغة الأهمية لمراكز التفكير الاستراتيجي لا يتعلق بمجرد أنشطة بحثية رفيعة المستوى في مجالات حيوية فقط ، بل إن الأهم – في هذا الصدد– هو العلاقة الوثيقة بين هذه المؤسسات البحثية الاستراتيجية و القادة السياسيين في دول المركز الرأسمالي تحديداً ، تلك الدول التي تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة ، حيث الوعي البالغ بمقومات القوة التي ينبغي أن تكون في حوزة النخبة الرأسمالية الحاكمة و المهيمنة على مستوى كوكبي. تلك المقومات التي يقع في جوهرها المعرفة العلمية ؛ فنخبة المعرفة العلمية هي القاسم المشترك الأعظم لنخبة رأس المال ، و كذا النخبة السياسية – العسكرية الاستراتيجية.

يدلل على ذلك أن ترتيباً عالمياً لأفضل عشرين مركزاً للتفكير ، نجد الولايات المتحدة و قد احتلت فيه ترتيباً متصدراً ، فضلاً عن أن مراكزها قد شغلت عشرة مواقع من بين العشرين موقعاً حسب جدول الترتيب ، لتأتي المملكة المتحدة من بعدها بعدد ثلاثة مراكز للتفكير ، ثم المانيا بمركزين ، لتتبقى خمسة مراكز تتوزع على خمس دول هى : بلجيكا و البرازيل و اليابان وفرنسا و كندا .

## جدول رقم (6)
## يبين ترتيب أفضل عشرين مركزاً للتفكير على مستوى العالم

| الدولة | مركز التفكير | الترتيب |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة | مؤسسة بروكنجز Brookings Institution | 1 |
| المملكة المتحدة | شاتهام هاوس Chatham House | 2 |
| الولايات المتحدة | وقف كارنيجي Carnegie Endowment for International Peace | 3 |
| الولايات المتحدة | مركز الدراسات الدولية و الاستراتيجية Center for Strategic & International Studies | 4 |
| بلجيكا | بروجل Bruegel | 5 |
| الولايات المتحدة | مجلس العلاقات الأجنبية Council on Foreign Relations | 6 |
| المملكة المتحدة | المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية International Institute for Strategic Studies | 7 |
| الولايات المتحدة | مؤسسة راند Rand Corporation | 8 |
| الولايات المتحدة | مركز ويدرو ولسون الدولي Woodrow Wilson International center for Schoolars | 9 |
| المملكة المتحدة | امنيستى الدولية Amnesty International | 10 |
| الولايات المتحدة | معهد كاتو Cato Institute | 11 |
| الولايات المتحدة | مؤسسة هيريتيدج Heritage Foundation | 12 |
| البرازيل | فونداكو جيتوليو فارجاس Fundacao Getulio Vargas | 13 |
| المانيا | الشفافية الدولية Transparency International | 14 |
| اليابان | معهد اليابان للشؤون الدولية Japan Institute of International Affairs | 15 |
| فرنسا | المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية French Institute of International Relations | 16 |
| كندا | معهد فراسر Fraser Institute | 17 |
| المانيا | المعهد الألماني للشؤون الدولية و الأمنية German Institute for International and Security Affairs | 18 |
| الولايات المتحدة | مركز التقدم الأمريكي Center for Americal Progress | 19 |
| الولايات المتحدة | معهد بيترسون للاقتصادات الدولية Peterson Institute for International Economics | 20 |



See: James G. Mcgann, 2015 Global Go to Think Tank Index Report, p: 49 (28)

و إذ ما عدنا عقوداً إلى الوراء بهدف التدليل على ما نذكر لوجدنا (أبلسون Abelson) و هو يرصد كيف أن أعداد الأفراد المنتمين إلى مراكز التفكير التي قررت أن تشارك (رونالد ريجان Ronald Regan) هى أكبر من أن تحصى! فبين عامي 1981 و 1988 كان هناك ما يقرب من مائتي عضو في مراكز التفكير "المحافظة" التي تقود

الولايات المتحدة تشارك بالفعل في ادارة (ريجان) كمستشارين لكل الوقت (Full-Time) . و كان هناك خمسة مراكز تفكير ممثلة وحاضرة بشكل خاص خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي ؛ ريجان: خمسة و خمسون دارساً أتوا من مؤسسة هوفر Hoover Institute ، و ستة و ثلاثون من مؤسسة هيريتدج Heritedge Institute ، أربعة و ثلاثون من معهد الأمريكان انتربريز the American Enterprise ، و اثنان و ثلاثون من لجنة الخطر الراهن the Present Danger ، و ثمانية عشر عضواً من مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية CSIS .

و عندما جاء جورج بوش (G. W) Bush.إلى الحكم ، كان حريصاً بدوره على الاستعانة بفريق يضم أكثر من مائة خبير في مجال السياسات ، إضافة إلى العديد من خبراء مؤسسة هوفر، حيث تتمثل مهمتهم في تقديم الاستشارات والنصح بشأن السياسات الاقتصادية، والخارجية ، و الدفاعية.

كذلك فإن الأعضاء الثلاثة عشر في لجنة مستشاري السياسات التعليمية، كانوا يضمون أيضاً عدداً كبيراً من خبراء مراكز التفكير القيادية ذات الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية.[29]



و لكن ، و على الرغم من قوة مراكز التفكير هذه و ما تتمتع به من نفاذ واسع النطاق على الأقسام و الهيئات الفيدرالية ، الا أن ذلك لا يعد ضمانة على أنها ستكون قادرة على التأثير في السياسات الحكومية . حقاً ، هناك أمثلة عديدة على التوصيات المتعلقة بالسياسات التى قدمتها راند و غيرها من مراكز التفكير لأعضاء في الكونجرس و كذا أصحاب مناصب تنفيذية ، و لكن ذلك لا يرتب لمراكز التفكير هذه تحكماً بقدر معلوم فيما يتعلق بكيف سيتم تلقي توصياتها فعلياً! و رغم ذلك ، فإن الخبراء في هذه المؤسسات يعترفون عامة بأن همهم الأكبر هو المتعلق بتقديم واتاحة النصح المعلوماتي و المعرفي لعملائهم ، و ليس التأثير على كيف سيستخدم هؤلاء العملاء المعلومات و المعارف التي يقدمونها اليهم.[30]

إن قدراً من المرونة يسم هذا المجال المعرفي، و طالما أن تفاعلات النسق العام للمنظومة الرأسمالية الكوكبية تحت السيطرة النسبية ، والتي تضمن بقاءه و إعادته لانتاج نفسه، يظل التسامح و القبول بالتغيرات و كذا الصراعات مقبولاً.

«إن الفاعلين the Actors لا يتصرفون أو يقررون كذرات منفصلة خارج السياق الاجتماعي، ولا هم خاضعون بشكل عبودي لتنفيذ اسكريبت مكتوب لهم من قبل فئات أو جماعات اجتماعية بعينها، إن محاولاتهم للقيام بفعل ما مستهدف تتجسد في أنساق للفعل الاجتماعي المستمر والمحدد. بتعبير آخر ، و على سبيل التوضيح ؛ فإن شبكة ترابطات مجالس الإدارة على مستوى كوكبي تعد بمثابة بنية تمنح الفرصة لإعادة إنتاج المعتقدات و الأفكار الموجودة ، فضلاً عن امكانية انتاج أخرى جديدة غيرها. و هكذا ، فإن قوة النخبة المؤسسية ليسمن الضروري أن تكون فاعلة عبر التدخل المباشر في عملية صنع قرار مجالس إدارات المؤسسات ، و لكن و فضلاً عن ذلك ، عبر قدرة هذه النخبة على وضع معايير لبيئة المؤسسة ، تحدد كيف يتوجب على هذه المؤسسات أن تعمل.» [31]

نخلص من كل ما سبق إلى أن أجهزة نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية «متعدية الجنسية»، في شقها الظاهر و المعلن و المشروع ، متمثلة في المؤسسة متعدية الجنسية «رأس المال»، و الدولة «السلطة» ، و مركز التفكير «المعرفة» ، هي أجهزة تعمل في تناغم واضح ، و في حالة من الارتباط العضوي ، تحكمها قيم و معايير النظام الرأسمالي الكوكبي. و هي الأجهزة التي مرت طوال عقود عديدة بتجارب و خبرات جعلتها أكثر مرونة و تعقيداً ، و من ثم قابلية للتكيف مع التغيرات والتحولات ، بل و الأزمات ، تلك التي قد تكون – في بعض الأحيان- خالقتها ، أو المتسبب الرئيس في خلقها . و في جميع الأحوال تظل قدرة هذه الأجهزة ، و التي قد يصح توصيفها بالمؤسسات ، قدرتها على تجديد نفسها باستمرار ، و كذا في جعل نموذجها جذاباً ، بأكثر من كونه مفروضاً بشكل قهري على مستوى كوكبي ، هو الفيصل في كون هذا النظام بأكمله مهيمناً بشكل فاعل ، أو ذابلاً و ذاهباً إلى حالة من الأفول.



## مراجع الدراسة


1. Sauvant, K. The Negotions of the United Nations Code of Conduct on Transnational corporations, The Journal of world Investment & Trade, 16 (2015) 11- 87 (brill.com/ jwit), p: 13.
2. Ibid, pp: 14- 26.
3. Ibid, pp: 64- 65.
4. Fortune Global 500 (2014) http//:fortune.com/global500 (accessed: 27.10.2014)
5. Fortune Global 500 (2017) http//:fortune.com/global500 (accessed: 17.10.2017)

6. Jaworek, M. & Kuzel, M. Transnational Corporation in the World Economy: Formation, Development and Present Position, Copernican Journal of Finance & accounting. 2015, P: 61.https://repozytorium.umk.pl/bitstream/handle/item/3428/CJFA.2015.004,Jaworek,Kuzel.pdf?sequence=1(accessed: 122016-12-)

7. UNCTAD (2014a), World Investment Report 2014, investing in the SDGs: An Action Plan. http://unctad.org(accessed:27.10.2014 )

8. Jaworek & Kuzel. Transnational Corporation, (op.cit), p: 67.

9. UNCTAD (2017a), World Investment Report 2017 http://unctad.org(accessed:20.10.2017)

10. Stalder, F. Manuel Castells, the Theory of the Network Society, Polity Press,

11. Pinder, S. the Nation State in the Era of Globalization: Some Challenges, International Journal of Humanities and Social Sciences, vol. 2; February 2011, p: 143.

12. Ibid, p: 139.

13. Stalder, Manuel Castells, (op.cit), pp: 108 -122.

14. Pinder, S. the Nation state, (op.cit), p: 134

15. https://ar.wikipedia.org/wiki/20072008- (Accessed: 17- 12- 2009 )

16. McGann, J. 2015 Global Go to Think Tank Index report, 2016, p: 9. http://repository.upenn.edu/think_tanks (Accessed: 13- 2- 2017)

17. Abelson, D. A Capitol Idea: Think Tanks & US Foreign Policy, Mc Gill- Queen University Press, 2006: Introduction

18. www.csis.org (Accessed: 11- 7- 2016)

19. Treverton, F & Bryan, G. Assessing the Tradecraft of Intelligence Analysis. RAND. National Security Research Division.2008, p: 2 www.rand.org.(Accessed:15- 8- 2016)

20. See: www.csic.org. 2008 (Accessed: 11- 4- 2008)

21. Abelson, D. Capitol Idea (op.cit), 2006, p: 75

22. Treverton, Assessing the Tradecraft, (op.cit), Preface.

23. Stone, D & Denham, A. Think Tanks Traditions: Policy Research and the Politics of Ideas. Manchester, Manchester University Press, 2004, p: 8.

24. See: James G. Mcgann, 2015 Global Go to Think Tank Index Report, p: 31

25. Abelson, D. Do Think Tanks Matter? Assessing the Impact of Public Policy Institutes, Montreal, McGill Queen Press, 2002, p: 4

26. Stone, Think Tanks Traditions, (op.cit), p: 4.

27. McGann, 2015 Global Go to Think Tank Index Report 2015, (op.cit), p: 9.

28. See: James G. Mcgann, 2015 Global Go to Think Tank Index Report, p: 49

29. Abelson, D. Capitol Idea (op.cit), 2006, pp: 33- 40.

30. Ibid, p: 46

31. Heemskerk, E. & Frank W. Takes. The Corporate Elite Community Structure of Global Capitalism, New Political Economy, vol 21, Issue 1, 2016, p: 7.

# The Power Constituents and Active Factors of the Transnational Capitalist Elite

Dr. Mohamed Abd El Moneim Shalabi •



## Abstract

This study aims to review and discuss what we refer to as the Transnational Capitalist Power Elite; with focusing on its foundations and active factors. These which cover three main scales: Economically; depending on the transnational corporations (TNCs), with its power of global economic networking, considering the capitalist values and strategies. Politically; depending on the nation-state and its changing roles and jobs; how to use the nation-state «authority» to support the global interests of the capitalist power elites all over the world? And, knowledge- ideologically; with stress on the role of strategic think tanks in the global decision making. And through many assembled cases of evidence, the study tried to prove how the global capitalist elite have exercised its power complex; economic, political and knowledge/ ideology, especially during the last three decades, in order to re-structuring the globe to fit in with the requirements of current global capitalism hegemony.

• The National Centre for Social & Criminological Research